

اعلان

هوذة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

○○○○

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ١١/٧/١٩٦٧ .

١٩٦٧/٧/١٣

رئيس الوزراء

سعر محمد

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٦٧ م . العدد ٢٠٢٤

القرارات

| | | |
|------|--|---------------------------|
| ٩٩٩ | نظام معدل لنظام قتل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة | نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٧ |
| ١٠٠٠ | نظام معدل لنظام المؤسسات التعليمية الخاصة | نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ |
| ١٠٠٢ | نظام الانتقال والسفر لموظفي مؤسسة الاسكان | نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٧ |
| ١٠٠٣ | نظام استيفاء رسوم التفتيش الاصطناعي | نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٧ |
| ١٠٠٤ | صاخره عن الديوان الخاص بتفسير القوانين | قرارات رقم (٩٠٨٠٧) |
| ١٠٠٧ | | تصحيح اخطا |

قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة الموافقة على النظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٧ المعدل لنظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة بشكله التالي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٧

نظام معدل لنظام نقل البضائع الواردة

عن طريق ميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع النظام رقم (٨) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) المضافة الى النظام الاصيل بمقتضى النظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٠ باضافة العبارة التالية التالية الى آخرها :-

« وممثل عن اتحاد غرف التجارة الاردنية » .

نحس الحسن بن طهرل نائب جمللة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ ،
نأمر بوضع النظام الآتي .-

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧

نظام معدل لنظام المؤسسات التعليمية الخاصة

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المؤسسات التعليمية الخاصة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع النظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-
ب- لا يجوز ان يكون الطالب مسجلا في أكثر من مدرسة واحدة او معهد واحد ، لغرض الحصول على نفس الشهادة او الوثيقة العلمية .

الحسن بن طهرل

١٩٦٧/٦/٢٨

| | | | |
|-------------------------|------------------------|------------------|------------------|
| وزير المالية ووزير دولة | وزير | وزير المواصلات | رئيس الوزراء |
| لشؤون رئاسة الوزراء | العديلة | والسياحة والآثار | وزير الدفاع |
| عبد الوهاب المجالي | سمعان داود | عاكف الفايز | سعد جمعه |
| وزير | وزير الداخلية للشؤون | وزير | وزير |
| الاشغال العامة | البلدية والقروية | الاعمال | الصحة |
| يحيى الخطيب | احمد اللوزي | صلاح ابو زيد | صالح بركان |
| وزير | وزير الاقتصاد الوطني | وزير | وزير |
| الانشاء والتعمير | وزير الخارجية بالوكالة | وزير | الترفيه والتعليم |
| اسماعيل حجازي | حاتم الزعبي | ذوقان الهنداوي | |
| وزير | وزير الشؤون | وزير | وزير |
| النقل | الاجتماعية والعمل | الزراعة | الداخلية |
| عبد المجيد حجازي | مصباح الكاطمي | جمال حماد | راعي العبدالله |

هكذا من الأشهر

نظام الإسكان

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٧/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٧

نظام الانتقال والسفر لوظفي مؤسسة الإسكان

صادر بمقتضى المادة (١٨) من قانون مؤسسة الإسكان رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لموظفي مؤسسة الإسكان لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - مع مراعاة ما يرد في المواد التالية ، يسري نظام الانتقال والسفر رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ المنشور في العدد ١٩٩٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ آذار ١٩٦٧ ، المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي واي نظام آخر يخله او يخل محله على موظفي مؤسسة الإسكان واعضاء مجلس ادارتها .

المادة ٣ - تطبق المادة (٣) من النظام الأصلي بالنسبة لموظفي المؤسسة على الوجه التالي :-

- أ - الفئة الاولى رئيس مجلس ادارة مؤسسة الإسكان .
- ب - الفئة الثانية اعضاء مجلس ادارة مؤسسة الإسكان وشاغلو الدرجتين الاولى والثانية حسب نظام موظفي مؤسسة الإسكان رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
- ج - الفئة الثالثة شاغلو الدرجتين الثالثة والرابعة حسب النظام المذكور في (ب) اعلاه .
- د - الفئة الرابعة شاغلو الدرجتين الخامسة والسادسة حسب النظام المذكور في (ب) اعلاه .
- هـ - الفئة الخامسة حسبما جاء في الفقرة (هـ) من المادة (٣) من النظام الأصلي .

المادة ٤ - محل عبارة (الوزير المختص) محل عبارة (وزير المالية) حيثما وردت في المواد (١٧ و١٦ و١٥ و١٤ و١٣ و١٢ و١١ و١٠ و٩ و٨ و٧ و٦ و٥ و٤ و٣ و٢ و١) من النظام الأصلي

المادة ٥ - لاغراض المادة (١١) من النظام الأصلي يصرح لمشغل منصب نائب رئيس مجلس ادارة مؤسسة الإسكان (المدير العام) باقتناء سيارة خاصة متايل علاوة شهرية متطوعة قدرها (٢٥) ديناراً .

أخيراً

١٩٦٧/٧/٥

وزير المالية ووزير دولة وزير المواصلات رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء العدلية والسياحة والآثار ووزير الدفاع
عبد الوهاب الحجابي سمعان داور عاكف الفايز سعد جمعه

وزير الأشغال العامة وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وزير الصحة
يحيى الخطيب احمد اللوزي صلاح ابو زيد صالح برقان

وزير الانتشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني وزير التربية والتعليم
اسماعيل حجازي حاتم الزعبي ذوقان الهنداوي

وزير النقل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الزراعة وزير الداخلية
عبد المجيد حجازي مصباح الكاظمي جمال حماد راضي العبدالله

نظام استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٧/٨
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٧

نظام استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون الزراعة العام المؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تستوفي وزارة الزراعة رسم التلقيح الاصطناعي من مربي الإبل كما يلي :-
- أ - ٥٠٠ فلس لقاء تلقيح بقرة اجبية واحدة شريطة ان لا يزيد عدد التلقيحات على ثلاث للرسم الواحد.
- ب - ٢٥٠ فلس لقاء تلقيح بقرة بلدية واحدة شريطة ان لا يزيد عدد التلقيحات على ثلاث للرسم الواحد.
- المادة ٣ - تعتبر هذه الرسوم واردات للخزينة وتُدفع النفقات اللازمة من موازنة الدولة العامة .
- المادة ٤ - تلغى تعليمات استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي المنشورة في الجريدة الرسمية عدد (١٥٥٧) الصادر بتاريخ ١٩٦١/٧/١ وتعديلاتها .

١٩٦٧/٧/٨

أحمد بن طلال

| | | |
|-------------------------|------------------------|--------------------|
| وزير المالية ووزير دولة | وزير المواصلات | رئيس الوزراء |
| لشؤون رئاسة الوزراء | البلدية والقروية | وزير الدفاع |
| عبد الوهاب المجالي | سعد جمعه | عبد الوهاب المجالي |
| وزير الداخلية للشؤون | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| الاشغال العامة | البلدية والقروية | البلدية والقروية |
| يحيى الخطيب | احمد اللوزي | صالح برقان |
| وزير الاشغال العامة | وزير الاقتصاد الوطني | وزير الزراعة |
| اسماعيل حجازي | وزير الخارجية بالوكالة | وزير الزراعة |
| وزير الزراعة | وزير الشؤون | وزير الشؤون |
| النقل | الاجتماعية والعمل | الزراعة |
| عبد الحميد حجازي | مصباح الكاظمي | جمال حماد |
| | | راضي العبدالله |

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٥٥٥٥٥

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٥/١٦ رقم ٥٢٦٩/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٨ من نظام السلك السياسي الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذا كان استدعاء موظف السلك السياسي في الخارج الى المماكة بمهام رسمية يقطع مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في هذه المادة لغايات استحقاقه نفقات الانتقال هو وافراد عائلته من مركز عمله الى المماكة .

وبعد تدقيق النظام المذكور يتبين :

- ١ - ان المادة ١٨ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (يحق للموظف الذي يقضي في الخارج مدة ثلاث سنوات ولم يستعمل اية اجازة خلال هذه المدة ان يسافر من مركز عمله الى المماكة الاردنية الهاشمية هو وافراد عائلته على نفقة الحكومة) .
- ٢ - ان المادة ١٢ منه تنص على ان المدة المحددة لخدمة موظف السلك السياسي في مركز ما هي ثلاث سنوات ويجوز تجديد هذه المدة او اختصارها في الحالات الاستثنائية فقط . . الخ .
- والواضح من نص المادة ١٨ سالف الذكر ان المقصود من مدة الثلاث سنوات الواردة في هذه المادة هي المدة المحددة لخدمة موظف السلك السياسي في مركز ما خارج المماكة بمقتضى المادة ١٢ المشار اليها . فاذا لم ينقل الموظف من مركزه في الخارج الى مركز العمل في وزارة الخارجية خلال هذه المدة ، فان عبارة (الموظف الذي يقضي في الخارج مدة ثلاث سنوات) الواردة في المادة ١٨ تنطبق عليه ويحق له ان يسافر من مركز عمله في الخارج الى المماكة هو وافراد عائلته على نفقة الحكومة اذا كان لم يستعمل اي اجازة خلال هذه المدة .
- اما مجرد استدعاؤه الى المركز لمهام رسمية في غضون هذه المدة فلا يؤثر على حكم المادة ١٨ ولا يقطع مدة الثلاث سنوات لان هذا الاستدعاء لا يعتبر نقلا بالمعنى القانوني كما لا يعتبر استدعاء لاجازة . ويعتبر الموظف في مثل هذه الحالة لا يزال في عمله في الخارج . اذ ان المقصود بعبارة (يقضي في الخارج) الواردة في المادة ١٨ ليس البقاء الفعلي خارج المملكة وانما البقاء في وظيفته في الخارج دون ان ينقل الى المركز .
- هذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صادر ١٩٦٧/٦/٢٢

| | | | | |
|----------------------|------------------|-------------------|--------------------|--------------------|
| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
| مندوب وزارة الخارجية | المستشار الحقوقي | عضو محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | بشير الشريقي |
| وكيل الوزارة | لرئاسة الوزراء | موسى الماكت | علي مسمار | موسى الماكت |
| مهيوب الخياط | شكري المهدي | | | |

هكذا من المأهول

قرار رقم (٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٣/٨ رقم ٣٠٧٣/٨/أ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادة ١٨ المعدلة من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كانت تجيز لمدير الاراضي والمساحة اصدار امر بتسجيل الارض المستملكة باسم المنشئ قبل ان يكون التعويض الذي يستحقه صاحب الارض قد دفع بكامله وذلك عندما يكون المنشئ امانة العاصمة والدين مقسطا طبقا لاحكام المادة الثالثة من قانون تقسيط ديون امانة العاصمة رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية / الاراضي والمساحة المؤرخ / ١٩٦٧/٢/٢٨ ، وتطبيق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة ١٨ من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ حسبما عدلت بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على ما يلي : (بعد ان يتم دفع التعويض لصاحب الارض او الى صندوق الخزينة كوديعة سواء اتفق على مقداره او جرى تقديره بمعرفة المحكمة تسجل الارض المستملكة باسم المنشئ بأمر من مدير الاراضي والمساحة) .
 - ٢ - ان المادة الثالثة من قانون تقسيط ديون امانة العاصمة رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على ما يلي : (يقسط ما زاد على الالف ديناراً من الديون المستحقة بعد ستين على الامانة على خمسة اقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول منها بعد مرور سنة على نفاذ هذا القانون) .
- والواضح من نص المادة ١٨ المشار اليها ان مدير الاراضي والمساحة لا يملك الصلاحية لاصدار امر بتسجيل الارض المستملكة باسم المنشئ ما لم يتم دفع كامل التعويض الى صاحب الارض او الى صندوق الخزينة .
- وهذا النص قد ورد مطاباً وهو لذلك يجري على اطلاقه ويشمل التعويض المطلوب من امانة العاصمة سواء اكان هذا التعويض مقسطاً طبقاً لاحكام المادة الثالثة من قانون تقسيط ديون امانة العاصمة سالت الذكر ام غير مقسط وذلك لان المادة الثالثة المشار اليها إنما وضعت لغرض واحد هو تقسيط الدين لخمس سنوات وليس فيها ما يفيد تعديل حكم المادة ١٨ من قانون الاستملاك .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر / ١٩٦٧/٦/٢٢ .

| | | | | |
|---------------------|------------------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
| مندوب وزارة المالية | مندوب وزارة الاراضي والمساحة | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس الديوان الخاص |
| المستشار الحقوقي | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس الديوان الخاص |
| رئاسة الوزراء | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس الديوان الخاص |
| علي الهنداوي | شكري المهدي | بشير الشريفي | موسى الساكت | علي مسبار |

قرار رقم (٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب دواة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/١/١٤ رقم ش/ ٣٨٨/١ ، اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، وبيان ما اذا كان تسجيل الشركة التي يتألف جزء من رأسمالها من اسهم عينية يعتبر صحيحاً ، اذا لم يتم تقدير قيمة المقدمات العينية ، كما تنضي بملك المادتين ٧٥ و ٧٦ من هذا القانون ، ويفرض ان التسجيل في مثل هذه الحالة لم يكن قانونياً فهل يصبح قانونياً اذا جرى تقدير المقدمات العينية بعد التسجيل .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ ١٩٦٧/١/٢ ، وتطبيق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان الفقرة الخامسة من المادة ٤٧ من قانون الشركات تنص على ما يلي : (اسهم الشركة اما نقدية وتُدفع قيمتها نقداً دفعة واحدة او اقساطاً ، واما عينية وتغطي مقابل اموال او حقوق مقومة) .
 - ٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ٧٥ منه تنص على ما يلي : (اذا كان طلب تأسيس الشركة يتعلق بتأسيس شركة يتألف رأسمالها كله او جزء منه من اسهم عينية معطاة متقابل مقدمات عينية فعلى المراقب قبل التنسب بقبول تسجيل الشركة تعيين خبير او اكثر على نفقة الشركة لتخمين قيمة الاموال العينية المقدمة) .
 - ٣ - ان الفقرة الثالثة من المادة ٧٦ منه تنص على ما يلي : (اما اذا تبين من تقدير الخبراء ان قيمة تلك المقدمات لا تبلغ القيمة المقدرة من قبل المؤسسين يجوز للمراقب ان ينسب للوزير رفض تسجيل الشركة) .
 - ٤ - ان الفقرة الرابعة من هذه المادة تنص على ما يلي : (يحق للمؤسسين تقديم طلب جديد يتضمن اما تزيلا لعدد الاسهم بما يتفق وتقدير الخبراء واما تقديم مقدمات اضافية تجري معاملة تقديرها وفق الاصول السابقة بمعرفة ذات الخبراء واذا تعلل ذلك يعين المراقب خبراء غيرهم) .
 - ٥ - ان الفقرة الاولى من المادة ٧٩ تنص على انه لا يجوز تداول الاسهم العينية الا بعد اقتضاء ستين على اصدارها .
- ومن هذه النصوص يتضح انه اذا كان رأسمال الشركة المطلوب تأسيسها يتألف كله او جزء منه من اسهم عينية معطاة مقابل مقدمات عينية فلا يجوز تسجيل الشركة ما لم تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٧٥ و ٧٦ المشار اليهما آنفاً . فاذا سجلت دون اتباع هذه الاجراءات يكون تسجيلها باطلا ولا يفيد حكماً اصلاً وبالتالي لا يصبح التسجيل صحيحاً باجراءات لاحقة بل لا بد من طلب جديد للتسجيل تتبع فيه الاجراءات القانونية .
- هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر / ١٩٦٧/٦/٢٢ .

| | | | | |
|----------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
| مندوب وزارة الاقتصاد | المستشار الحقوقي | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس الديوان الخاص |
| رئاسة الوزراء | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس محكمة التمييز | رئيس الديوان الخاص |
| علي الهنداوي | شكري المهدي | بشير الشريفي | موسى الساكت | علي مسبار |